

الأراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

## مجلس المشورة

إحسان شمران الياسري

بعد أن فاض الكيل به.. فكر كثيرا" في حل لمشكلة دائرته المزمئة.. أكثر من مئة موظف، وأقل من ربعهم يافعون.. والمشكلة كما هو معروف، إن النافعين ويعرفونهم أصدادهم، يعرفون منهم الفرصة للعمل، ويعرفونهم لأن بعضهم رؤساء وبعضهم رؤوسون، ويعرفونهم لأنهم يحيطونهم.. فما من فرصة ستأتيهم طالما إن العناوين الوظيفية محدودة، والفرص الإدارية للتقدم محدودة، والحقوق التي اكسبها لهم (الزمن) موجودة.

وما من دائرة في الوزارة تقبل موظفين فاشلين يأتيها من دائرته.. فكر المسكين كي ينعش روح العمل وينجز مهام دائرته.. وبعد الضراعة إلى الله تعالى، اللهم البارئ فكرة إنشاء شعبة في الدائرة لتحضن هؤلاء (الإكفاء!!) وتسحبهم من مفاصل العمل التي يعرفونها.. فيطوّر العمل من جهة، ويحفظ كرامة هؤلاء (التالفة) من جهة ثانية..

فرغم مذكرة إلى وزيره قال فيها ما معناه:

(إن هذه المؤسسة العتيقة التي نديرها بلا فخر، حياها الله تعالى بزمرة من أكفا موظفي الوزارة، يرقون العلم زقا" ، وتفيض خبرتهم من بين أيديهم ومن تحت أسننتهم وتتشع من عيونهم.. ولأن الأعمال التنفيذية قد تستنزف طاقة أمثال هؤلاء الخبراء، بل إنها أصبحت دون مستويات تنفيذية!!، وإن ساعة ادخام تعادل سنة أي فرد آخر من المؤسسة، فأنتي اقترح إنشاء شعبة في المديرية تسمى (شعبة المشورة)، ننقل إليها عدداً من الزملاء الذين يتفخنا بفكرهم وخبرتهم، أكثر مما يتفخنا بعلمهم في المهام اليومية.. ولكي نتاح للجيل الشاب غير المتمرس أن ينهل من خبرتهم وتشجيعهم وهو يياشر ممارسة المهام التي كانوا يمارسونها.. فأرجوك يا معالي الوزير، أن تمنحنا فرصة الانتفاع من هذه الخبرات التي نتعثر بها يوميا دون أن نحتميها في وعاء نافع تصب فيه خبرتهم لتتناقلها الأجيال، جبلا بعد جيل..

وقد وافق معاليه مشكورا" على الفكرة.. وباشر صاحبنا بالتبديل، وكلما استبدل أحد الخبراء من (أهل المشورة)، يبادئ المبتدئين من (المُعطله)، سار العمل بشكل أفضل.. وما هي إلا ثلاثة أشهر استبدل فيها الأغلبية الثقيلة الجامئة على قلبه، بالوجوه الجديدة، حتى صار الأمر أفضل له ولهم ولنا ولبلد.

ihshamran@yahoo.com

# الانتخابات.. والعنف المنتظر



وكشف التزوير وهزيمته ومواصلة معركة توفير الضمانات لانتخابات حرة نزيهة وطرح برامجها للتغيير السياسي والدستوري الديمقراطي ومن أجل تحقيق برامجها الاقتصادية والاجتماعية. وأعلن التجمع تحديدا أنه سيواصل معاركه قبل وأثناء وبعد الانتخابات من أجل تعديل الدستور وتقليص هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات وتقليص السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية والتحول من جمهورية استبدادية إلى جمهورية برلمانية ديمقراطية، ومحاربة الفقر والبطالة والفساد... إلخ، وسيعتمد في ذلك على النزول للشارع وتوزيع البيانات وعقد المؤتمرات وتنظيم المسيرات السلمية والوقفات الاحتجاجية، وسيدعو أحزاب المعارضة والحركات الاحتجاجية السياسية لشراكته في هذه المعارك الجماهيرية.

وإذا تحقق ذلك بالفعل فسنتفهد عفاً من جانب السلطة ورجال المال والمخالفين معها، مادق يستدعي عفاً من جانب القوى السياسية أخرى كالأخوان المسلمين، خاصة والجماعة تنصرف في ضوء ما يتردد بقوة عن وجود قرار سياسي أمني بإسقاط الإخوان ومنعهم من دخول البرلمان بأي ثمن. والمسؤال الملح: كيف ستتعرف الأحزاب المدنية الديمقراطية في مواجهة هذه الأخطار المحدقة بالانتخابات وبالعامة الديمقراطية كلها؟

توكيل من جميع المتقدمين يعطي الجذب الحق في التقدم بالترشيح نيابة عنهم والتنازل أيضاً عن الترشح إذا لزم الأمر، وهو ما يعني أن الحزب مطالب بتحقيق الأغلبية التي تمكنه من السيطرة على مجلس الشعب (ثلاثي المقاعد أي ٢٩٦ + ثلثي مقاعد المرأة)، وقد فشل الحزب الوطني في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ في تحقيق أغلبية ولجا إلى ضم منادات النواب الذين خاضوا الحركة كمنسقلين إلى هيئته البرلمانية ليضمن أغلبية الثلثين، وعكس نفس الظاهرة عقب انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥، من هنا فالأكد أن الحزب الوطني وحكومته سيعدان التزوير بصورة سافرة وعنيقة للتحقق الأغلبية المطلوبة من خلال مرشحيه الرسميين، بعد أن فقد ورقة (المنسقلين على مبادئ الوطني).

وسيواحه في هذه الانتخابات منافسة قوية من أحزاب الوفد والتجمع والناصرى والغد والكرامة، ومن جماعة الإخوان المسلمين، ومن المنسقلين، وحتى من الأحزاب الصغيرة الأخرى. فالتجمع يخوض الانتخابات بأكثر من ٧٠ مرشحاً، والوفد بأكثر من ١٥٠ أو ٢٠٠ مرشح، والإخوان المسلمين بحوالي ١٥٠ مرشحاً. وتجمع هذه الأحزاب والقوى السياسية أن معركتها لن تدور فقط من أجل الحصول على مقاعد مجلس الشعب القادم، وإنما أساساً من أجل فتح الطريق أمام التغيير

حسين عبد الرازق



تشير كل الدلائل إلى أن انتخابات مجلس الشعب القادمة ستشهد سخونة غير مسبوقة، ليس فقط لأهميتها في حسم قضية التغيير من عدمه ولكنها تسبق مباشرة انتخابات رئاسة الجمهورية وتساعد احتمال ترشيح الرئيس حسنى مبارك لفترة رئاسية سادسة (١) بما يعنى بشكل قطعي استمرار السياسات الرأئسة المطبقة منذ ثلاثين عاماً (١٩٨١ - ٢٠١١).. ولكن لأن الأحزاب والفرق السياسية الرئيسية في المجتمع حسمت خوضها هذه الانتخابات ورفضت دعوات المقاطعة، وأعلنت بعضها أنها تخوض الانتخابات من أجل التغيير وهزيمة التزوير الذي أصبح سمة رئيسية لكل الانتخابات العامة.

فالخزب الوطني احتكر الأغلبية المطلقة في مجلس الشعب - بالتزوير - منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦، قرر أن يخوض الانتخابات القادمة بمنهج جديد يقوم على منع اعضائه الذين لا يرشحهم الحزب من خوض الانتخابات كمنسقلين (أو منسقلين على مبادئ الحزب الوطني كما كانوا يعلنون في الانتخابات السابقة)، ولتحقيق ذلك أمام ما يسمى بالجماعات الانتخابية التي تقدم لها عدة آلاف من أعضاء الحزب، وحصل على

## تناقضات في الكيان الصهيوني

فريدة النقاش



الذين نفع بهم الاضطهاد والتمييز والعزلة إلى التعصب سوف يكونون من السعداء لتلقي هذا الخبر، لأن مثل هذه الممارسة ربما تعيد إمامهم - ولو معنوياً - في الأوطان التي جاءوا منها، والأهم من ذلك أنها ستقربهم من الفلسطينيين سواء الذين بقوا في أرضهم بعد اغتصاب وطنهم عام ١٩٤٨ أو فلسطينيي الضفة الغربية وغزة والشتات. قال مراسل الجزيرة في فلسطين (إلياس كرام) إن هذه الخطوة سوف تكتفل إذا ما اقترنت بتدريس الرواية الفلسطينية عن نشأة إسرائيل هؤلاء الطلاب وكيف جرى اقتلاع شعب من أرضه ليحل سكان يهود من كل بقاع الأرض محله وكيف أن ضحية النازية والهولوكوست قد أصبح جلاداً لشعب آخر. وقد يتصور البعض أن مثل هذا المطلب هو مطلب خيالي، والحقيقة أن هناك المطلب الإسرائيلي ضد الصهيونية وإن كانوا أقلية شديدة، كما أن هناك مدرسة المؤرخين الجدد

التي شكلها باحثون وأساتذة وكتاب يهود اتسموا بالنزاهة وتوخوا الوصول إلى الحقيقة في عملهم، ونشروا كتبهم وأبحاثهم على نطاق ضيق وإن كان صدق نشرها قد طبق الأفاق، وجعل كثيرين من العرب الذين كانوا يدعون لإبادة إسرائيل ينصتون لصوت جديد يدعو للتعاض، وتنصت بعض أفكار المؤرخين الجدد خاصة بعد انهيار نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وتأسيس نظام للتعاض بين الأغلبية من سكان البلاد والأقلية البيضاء من سلالة المستوطنين الغزاة، ولعل درس الكفاح الفلسطيني ضد الغزاة الصهيونية، وضد فلسفته العنصرية الاستعمارية إن يعلم هؤلاء الغزاة - كما تعلم البيض في جنوب أفريقيا - أنه ليس حراً ذلك الإنسان أو النظام الذي يستعبد شعباً آخر، وأن الكفاح الوطني لا يجرح المهور وحده وإنما يحرر الفاهر أيضاً من زناغته الوحشية الاستعمارية العنصرية. سوف يقول قائل: إن ذلك حلم بعيد الخيال في

ما يخص فلسطين، حيث تحظى إسرائيل بالحماية من قبل القوة الإمبريالية العظمى في بلدانها أي أمريكا، وهو القول الذي ينقلنا إلى سياق آخر هو السياق السياسي. أما تعلم الإسرائيليون اللغة العربية وتعلم العرب الفلسطينيين اللغة العبرية فهو سياق آخر يحفز عميقاً في مجرى التعاض والثقافة الإحدى أوثانها، شرط أن يعاونها السياسيون باستخدام كل الأليات التي تؤدي لإسلام عامل طبقاً للمعايير الدولية، ويمكك العرب مثل هذه الأليات التي تحتاج لإدارة سياسية حرة. الباب الذي يفتح - ولو مورابياً - قرار إسرائيل لتعليم اللغة العربية في مدارسها بعد أن سبق أن ترجموا عيون الأب العربي بل احتفوا بمحمود درويش على نحو خاص، يدعون أيضاً لأن تتعلم بجندية درس الدولة الواحدة ثنائية القومية الذي جرى التوصل إليه من جنوب أفريقيا، وسبق أن طرخته بعض الفصائل الفلسطينية والعربية، كما

# إدوارد سعيد: المنفى والهوية.. الأنا والآخر

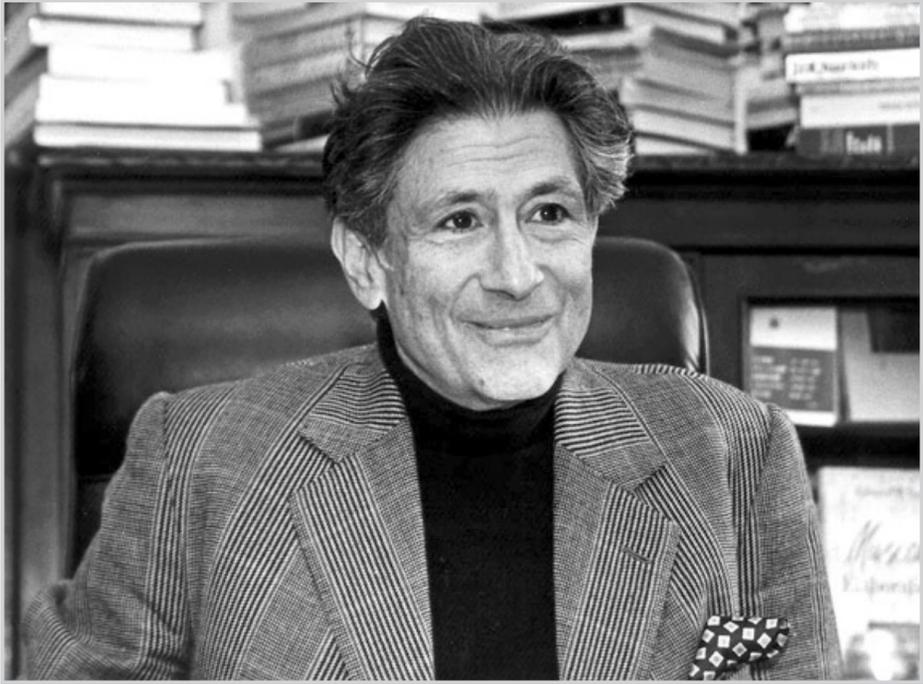
سعد محمد رحيم



لا يستطيع الباحث ما يعد الكولونيالي، والذي تشغله (الهوية) مفهوماً اجتماعياً وتاريخياً، و(الهوية) هاجساً وهوساً شخصياً تجتذب العودة إلى فرائز فانون. وكتابات فانون ظلت أحد مصادر سعيد الرئيسية في مسائل الاستعمار والهيمنة والمقاومة والهوية، مثلما ظلت مصدراً للتفكيرين الما بعد كونياليين مثل هومي

يايا. كان فانون أول من تنبه إلى المازق الوجودي والنقسي والسياسي الذي يترشح عن فعل الاستعمار، والموقع المتينس الذي يجد فيه كل من السيد والعبد (المستعمر والمستعمر) نفسيهما نتيجة ذلك. فالاستعمار خلق رضوضاً في نفوس المستعمرين، مثلما ظلت مصدراً للمستعمرين.. كان المستعمر والمستعمر معاً، بعد انقضاء العهد الكولونيالي بحاجة إلى شفاء، إلى تطهير روحي ونفسي وفكري.. إلى مراجعة للذات والتاريخ.

(٢٠٢)



يدرك فانون أن "ما يُطلق عليه في كثير من الأحيان الروح السوداء هو في حقيقة الأمر من صنع الإنسان الأبيض". ليس هذا وحسب، ففي الحقيقة، وطبقاً لفانون مرة ثانية فإن "كل من الزنجي الذي تستعبده دونيته، والأبيض الذي يستعبده تفوقه يسلكان بالمثل تبعاً لتوجه عصابي". من هنا يتحدد فضاء (الهجنة) ويفرض منطق ( الترجمة الثقافية) نفسه على الباحث ما بعد الكولونيالي بدءاً من الحاجلة، كما يقول هومي بابا إلى المضي بالتفكير بعيداً من سرديات الذاتيات الأصلية والبدئية والتركيز على تلك اللحظات والسيرورات التي ينتجها الإصاح عن الاختلافات الثقافية. فهذه الفصامات (البينية) تقسم المجال لبلورة الستراتيجيات المتعلقة بالذات والذاتية، فردية كانت أم جماعية. الأمر الذي يطلق دوايل جديدة للهوية، ومواضع جديدة للتعاون، والنزاع، لدى القيام بتحديد وتعريف فكرة المجتمع ذاتها، وإبانيا يطرح أمامنا سلسلة من المفاهيم المتنازرة التي توصلت أطروحاته النظرية كالفراغات الخلاقية والهجنة البينية والانتشار والاختلاف والترجمة والهوية، والهوية في منظور بابا "من حيث تعييبها ليست نتاجاً قديماً ولا مكملاً، فهي ليست سوى تلك السيرورة التي تشكلت الدائمة من التفاد إلى صورة الهوية... ليست الصورة أبداً سوى ملحق بالسلطة والهوية؛ فلا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تُقرأ محاكاتياً بوصفها مظهراً

لواقع، وليس التفاد إلى صورة الهوية ممكناً أبداً إلا بنفي أي إحساس بالأصالة أو الكمال". يقوم الانتشار بين تلافيف اللغة بفتح السبيل أمام مفكات البلاغة والفرص الوافرة للتأويل، وكل حالة تأويل أو تحريف للمعنى، في الخطاب الكولونيالي تتوطد بمقتضى المصلحة السياسية غير أنه ينطوي على ضده أيضاً، إمكانية نفيه أو حذوه. بالمقابل فإن النظائر المائل بين ديالكتيك الطبيعة وديالكتيك التاريخ (بالفهوم الأنسني) يوجب الحاجة إلى الآخر.. يوفر فرصة التجانب، غير أن هذا يبقى مثلاً ممكناً، افتراضاً مطلوباً، بيد أن ما يهتأ، هنا، هو الصورة المختلفة: حصر التاريخ في صورة (نوعية وساخرة) لفقها التاريخ الكولونيالي بتواطؤ مع مخيلة مرمنة جامحة لن تكون بريئة، في الغالب، حتى وإن كانت حسنة النية، فهي نتاج ذلك التاريخ نفسه.. تاريخ الهيمنة، خطابها وسلوكها، تسويغاتها وأثارها. ومثلما قال نزار قباني: إن الشرق صنعة ( حياة عملية ) فإن صورة الأنا والآخر، مثلما تُرى، واقعة ثقافية وسياسية.. صناعة تاريخ إنشائي.. ليس التاريخ المزعوم والصمم سلفاً في ضمن تجريدات مركز علوي مفارق وإنما المؤسس بأيدي البشر وإرادتهم على وفق ما يذهب إليه فيكون.. من هنا تصبح صورة الشرق ملفقة، منوهمة أو مؤسطرة، قد تكون مفرقة بلسمات شعرية، إلا أنها مخترقة في العمق بنيات السياسة وفرضيات إيديولوجيا المركزية

( الإنثنية ) الغربية.. هذا الشرق المرسوم على وفق ما يستنتجه إدوارد سعيد من نظام المعرفة الخاصة بالشرق في أوروبا، في كتاب ( الاستشراق ) لا يعتبر "مكتناً بقدر ما يعتبر موضوعاً و عرفاً أدبياً بمعنى أنه مجموعة من الإشارات والإحالات، وجزمة من الخصائص، وهي التي قد تنشأ في ما يبدو من قول مقتطف يستشهد به، أو من شذرة من شذور النصوص، أو من اقتباس من عمل كتبه شخص ما عن الشرق أو بعض ما تخيله أحد الأسلاف، أو من مزيج من هذه جميعاً. فالكاتب عن الشرق تقدم قصصاً خيالية تتضمن الملاحظة المباشرة أو الوصف في ظروف معينة، ولكن هذه وتلك تعتبر ثانوية تماماً، وفي جميع الأحوال مهام منهجية من نوع آخر". في قلب هذه المعضلة الإشكالية متعددة الوجوه والمعقدة في ما يخص الهوية يتحرى سعيد عن الأنا (العربية) وعلاقتها بالآخر العربي ثقافة وسلطة.. ففي مقالته (المنع، التجنب، التعرف) يقول: "إن من المستحيل أن نحدد بوضوح ما ينبغي أن تكون عليه الهوية العربية المنشودة. وهنا ينبغي أن نغتنق على الذين يقولون ببساطة نفسي بشدة حديثين وفعالين ومتقدمين ومتخلفين. فإن من الممكن القول بأن ما يعنيه العرب هو نمط وجودهم الهلامي في هذا العالم". تأتي هذه القراءة عبر رصد سياسي ومعرفي لما حدث حقاً في الشرق العربي إبان فترة الاستقلال، حيث فشلت النخب في استعادة

تاريخ ليس ثمة استمرار فيه.. وهو (أي العربي) يستعيد كظيف، كان ملكه يوماً ما، واليوم هو من دونه.. يعيش غربته الوجودية والحضارية، ومحنته السياسية، الثقافية وإخفاقه في مشروع الحدائة.. يقول سعيد: "كانت خطيتنا كمجتمع في تجنب أزمة الهوية، تلك اللحظة الحاسمة حيث يخلف الإنسان مناضبه وراهه واعياً متأملاً، كما يتمسك بالمستقبل، لماذا تركنا أنفسنا نطفو بشكل واضح كما تطفو قشور البرتقال على سطح البحر؛ لماذا لم نقل من نحن لأنفسنا وللآخرين على الصعيدين الجمعي والفردى؟ هذه هي الأسئلة التي ينبغي أن نجيب عنها قبل أن نباشر في عمليات التجديد الواسعة النطاق".

في استكشافاته لمناورات الإنشاء الخطابي الغربي وأحاييله لعل إدوارد سعيد ذهب أبعد مما يجب.. لعنه رسم صورة نمطية عن الغرب مثل تلك التي رسمها المستشرقون عن الشرق، وانتقدوا بمقدرة سجالية عالية في كتابه المنير للجدل (الاستشراق)، حيث فكك صورة الشرق الموهومة والمشوشة في ذلك الخطاب. حتى أن مستشرقاً من الصعب التشكيك بنواياه وأصالته العلمية مثل جاك بيرك انتقد سعيد لأنه "أدى خدمة مضادة لمواطنيه إذ جعلهم يعتقدون في تحالف مخابراتي غربي ضدهم. أو أنه وقع في فخ ما يسميه صادق جلال العظم بالاستشراق المضاد. لكن ما يُحسب لسعيد، في نهاية المطاف، قدرته على لفت انتباهنا إلى جملة من المسائل الخفية الماكرة التي تحدث في مناطق التناقض بين الثقافة والسياسة.. بين الحيادية الظاهرة للغة وعدم براعة مقاصد استخدامها.. بين المعرفة والسلطة.. وأيضاً لأنه صاغ سردية فلسطينية موازية ومضادة للسردية الصهيونية وطرحها بقوة في المحافل الثقافية والأكاديمية والإعلامية الغربية والأمريكية.. لقد ألقته طويلاً (باعتراه هو) التنافر الموجود بين مقطعي اسمه إدوارد بوقعة الإنكليزي وسعيد بوقعة العربي. إلى جانب ازديادية هويته كونه مسيحياً فلسطينياً عربياً يحمل الجنسية الأمريكية.. إنه "ليس عربياً خالصاً مثل محمود درويش" يقول مكسيم رودنسون، ولذا فهو مثل شعور عارم بالنزب، يحاول من خلال زخم كتاباته عن موطنه الأصلي، والتورط بقضاياها، التعويض عن ابتعاده عنه. وإن معلوماته عن منطقتيه (تاريخها وأدبها ومدنها) قاصرة.. هذا ما يلج عليه رودنسون.

بالمقابل جرى التشكيك بهوي سعيد وسيلة "للبن من صدقية أطروحاته، وقد رأت جهات إسرائيلية إن الإطاحة بسردية سعيد الخاصة من مكان ولادته ونشأته ودراسته في طفولته (سبرته الذاتية) سطليح بسردية (القومية)، لذا خصصت أموال و جهود أفراد ومؤسسات للتحري في الوثائق القديمة بحثاً عن ثغرات وانتقاضات وإدعاءات غير صحيحة في ما يقوله (سعيد)، حيث اتهم بأنه "رُف سيرته واختلق قصته وأنه لم يدرس في مدرسة سان جورج في القدس ولا يصح أن يسنى نفسه لاجئاً، فأهله غادروا فلسطين قبل أن تسقط مدينة القدس نهائياً في أيدي عصابات الهجاناه عام ١٩٤٨". وسينريه كتاب عيدون للدفاع عن إدوارد

سعيد وهويته وتفنيد الرواية الإسرائيلية، كما نقرأ، ونفهم الأمر، في كتاب (دفاعاً عن إدوارد سعيد) لفخري صالح. ولا ريب أن سعيد تعرّض إلى حملات من الانتقادات الظالمة، وقد تخطى انتقاد أفكاره من قبل مفكري الغرب والمستشرقين إلى انتقاد منهجيته العلمية والمدرسة النظرية التي ساهم مع آخرين في ترسيخ أسسها الفكرية والمنهجية. أقصد، المدرسة ما يعد الكولونيالية. يقول راسل جاكوبي: "هل يسيطر منظرو ما بعد الكولونيالية وهم يتحركون خارج نطاق الأدب التقليدي إلى مجال الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع والتاريخ والأنثروبولوجي، على تلك المجالات المعرفية أم أنهم يتكاثرون في أبحاثها: هل هم دارسون جادون للتاريخ والثقافة الكولونيالية، أم أنهم فقط يضيفون النكته على كتاباتهم بإحالات إلى جرامشي والهيمنة". حيث برزت انتقادات تتعلق بنطاق الاختصاص، أي اتهامه بأنه ارتاد حقولاً معرفية لا يحق له ارتيادها.. هذا ما قالوه وهو يكتب عن الاستشراق ويدلف إلى ميدان السياسة ويديح المقالات عن الموسيقى، غير أن الجمعية الذهنية وقدرته على الرؤية المنهجية النقدية، والمسائل التي أثارها، وتلك الردود كلها على أفكاره، والتي اضطرت أصحاب الاختصاص كتابتها ضده وبشراها، تدحض تلك الاتهامات وتجعل من سعيد واحداً من أبرز المثقفين العالمين الذين عرفهم القرن العشرين وأكثرهم تأثيراً في الأوساط الأكاديمية والإعلامية والثقافية، وهو أبداً لم يذع أنه يمتلك الحقيقة ويحتكرها. وما هو في كتابه الأنسنية والنقد الديمقراطي يكتب، ومن زاوية النظر الأنسنية كونها اتجاهاً معرفياً منفصلاً على العلوم الإنسانية المختلفة بأفق إنساني شامل؛ صحيح أنه في مقدور المرء أن يكتسب الفلسفة والمعرفة، غير أن قابلية الذهن البشري لارتكاب الخطأ (ديداً من تحسنه المطرد) مستمرة مع ذلك، لذا يوجد في المعرفة الإنسانية نوعاً ما شيء غير مكتمل جزئياً، شيء مؤقت وناقص وقابل للظن والمجادلة.. وهو ما يصيب كل الفكرة الأنسنية بخلل تكويني مأساوي لا قبل لها أن تتخلص منه. يجب الاعتراف بالعنصر الذاتي في المعرفة والممارسة الأنسانويين والتصالح بشروطه الصارمة ومحدداته.. بورتريته الخاص؛ صورة المنفي، حيث المنفى حالة دائمة للشرد.. وهو تشرد مهم كما يحلو له تسميته، تنبثق منه مهمة فكرية مرتبطة بالنقد، بعبها لحظة في حياته، مخلصاً لفكرته عن البديل اليساري الذي ينطوي على الحلول الممكنة والمعقولة المقبولة (إنسانياً) لمشكلات العالم.